اقتصاد

خميس يكلف وزارة النفط بدراسة واقع «الكازيات» وزيادة عددها

إعادة تفعيل مدينة «الشيخ نجار» الصناعية بحلب وتوفير مستلزمات إقلاعها

| الوطن

كلف رئيس مجلس الوزراء وزارة النفط والثروة المعدنية دراسة واقع محطات الوقود في المحافظات مع استمرار شركة محروقات بإنشاء محطات وقود في مراكز المدن وعلى الطرق الدولية والطلب من المحافظين تخصيص المواقع اللازمة لها وفق حاجة كل محافظة وفي حال الحاجة إلى زيادة عدد المحطات في منطقة محددة يكون منح الترخيص للقطاع العام ممثلا بشركة محروقات بهدف التدخل الايجابي. جاء ذلك خلال الجلسة الأسبوعية للحكومة، يوم أمس.

وضمن خطة الحكومة لتفعيل العملية الإنتاجية وتقديم التسهيلات لإعادة دوران عجلة الإنتاج وتمكين عودة الصناعيين وأصحاب الورش للعملية الإنتاجية قرر مجلس الوزراء إعادة تفعيل مدينة الشيخ نجار الصناعية في مدينة حلب وتوفير مستلزمات إقلاعها من خلال تجهيز البنى التحتية المطلوبة وتوفير الحماية اللازمة بالتعاون مع وزارة الداخلية وتأمين الوقود والتغذية الكهربائية وإزالة العوائق أمام بناء شركاء حقيقيين وجديين من الصناعيين الراغبين بالعودة إلى العمل والإنتاج في المدينة.

وطلب المجلس من وزارات الدولة التي تملك عقارات تم حجزها في الفترات الماضية بغرض الاستثمار سواء في دمشق أو بقية المحافظات إعادة النظر بهذه العلاقة بهدف الاستفادة منها وتحقيق الجدوى الاقتصادية والاستثمارية من هذه الفرص خاصة بعد تحديدها في جميع المحافظات وتكليف هيئة الاستثمار بإطلاقها خلال شهر كما تم تكليف وزارتي السياحة والعدل مراجعة جميع الاستثمارات السياحية.

وقرر المجلس تحديد مرجعية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بهيئة التخطيط والتعاون الدولي فيما يتعلق بقاعدة البيانات وآليات التنسيق لكل المشاريع بين الوزارات على أن تتابع كل وزارة برنامجها فيما يتعلق بتنفيذ هذه المشاريع سواء أكانت خدمية أم زراعية أم صناعة صغيرة وتحديد الأولوية في هذه المشاريع لذوي الشهداء والجرحى. وأكد المجلس على الجهات العامة ضرورة التشدد بدوام العاملين في جميع المفاصل الإدارية والإنتاجية والحرص على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين في جميع الدوائر.

كما وافق المجلس على مشروع تعديل القانون الخاص بإحداث الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بهدف تعزيز دورها في ظل الظروف الاجتماعية التي أفرزتها الحرب في مواجهة الإرهاب والعمل على تعميق النسيج الاجتماعي الوطني.

١٩,٥ مليار ليرة حصة «الإسكان» من موازنة ٢٠١٧ و١٦ ملياراً حصة «الصناعة»

وزير الصناعة لـ«الوطن»: مستعدون للمساءلة والمحاسبة وأي فساد غير مقبول

وزير الإسكان: نعمل مع المصرف العقاري للتخفيف من أثر فروق الأسعار على المواطنين

| الوطن

تابعت لجنة الموازنة والحسابات في مجلس الشعب أمس مناقشة الموازنات الاستثمارية للوزارات والجهات التابعة لها، وكان النقاش بالأمس لوزارتي الأشغال العامة والإسكان والصناعة.

وبلغت خطة وزارة الأشغال العامة والإسكان والجهات التابعة لها للعام ٢٠١٧ نحو ١٩,٥ مليار ليرة سورية، و١٦ ملياراً ليرة إجمالي الموازنة الاستثمارية لوزارة الصناعة.

من جانبه أكد وزير الصناعة أحمد الحمو وجود متابعة حثيثة لموضوع الفساد والتدقيق في قيم الإنتاج وكلفه. مؤكداً في تصريح لـ«الوطن» أن أي خلل إداري أو اقتصادي هو غير مقبول مطلقاً، وأي حالة فساد غير مقبولة، وهناك لجان للتحقيق بأية حالة مهما كانت. مشيراً إلى أن الوزارة مستعدة للمساءلة والمحاسبة، لكن يجب أولاً البحث عن مكامن الفساد بشكله الصحيح.

وحول خطة الوزارة قال: «نسعى للاعتماد على الموارد الأولية وزيادة العائد الاقتصادي لأي مستثمر وبالتالي هذا عنصر مشجع للاستفادة من الميزات النسبية». مشيراً إلى أن خطة الوزارة أيضاً تهدف للاعتماد على إضافة حلقة صناعية جديدة لزيادة قيمة المنتجات الصناعية مثل الجلود والسجاد.

وفي معرض رده على تساؤلات النواب قال: «إن كل الاهتمام موجه حالياً لمساعدة الصناعيين وحماية منشآتهم». مبدياً استعداده لمعالجة كل المشكلات والعقبات التي تعترض أو تعيق عمل المنشآت الصناعية. لافتاً إلى أن تقنين الكهرباء في المنشآت الصناعية غير موجود.

وأكد الحمو أن الوزارة جاهزة لتقديم الدعم للصناعة الوطنية في كل المجالات و«إننا نعتز بالقطاع العام الذي قدم خدمات ولا يزال يقدم. لكن تصحيح هذا القطاع ليس بالأمر السهل، إذ نحتاج إلى كتلة مالية كبيرة. وإننا نسعى للمشاركة مع القطاع الخاص وليس للتملك لأن ملكية الدولة وحقوق العمال خط أحمر لا يجوز المساس بها وباقي الأمور كلها مفتوحة للنقاش».

وانتقد أحد النواب الأرقام الهزيلة المرصودة للموازنة الخاصة بوزارة الصناعة مؤكداً أن الوزارة للنهوض بشركاتها ومعاملها وإصلاحاتها التي تجاوز عمرها ٤٠ عاماً تحتاج إلى أضعاف مضاعفة من الموازنة، مشيراً إلى أن القطاع العام بحاجة إلى إصلاحات ودعم الإمكانات لأن كوادر هذا القطاع تمتلك الكثير لكنه غير مستثمر وعلى الحكومة أن تقوم بدعم خطوط الإنتاج وتحسينها بشكل كامل ليكون هناك قيمة مضافة لكل معمل.

وأشار بعض النواب إلى القرارات الخاطئة التي تتخذها الحكومة وتكررها ولاسيما موضوع استلام وتسليم الأقطان في الحسكة. على حين تساءل آخرون عن قانون الاستثمار الذي تدرسه الحكومة منذ ست سنوات، مؤكدين ضرورة الانتقال من عقلية العمل في القطاع العام إلى الخاص، لكن ذلك بالتأكيد بحاجة إلى تشريعات سريعة بعيدة عن البيروقراطية.

أما وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عرنوس فقد تحدث عن العقبة التي تعوق إنجاز أعمال بعض المؤسسات التابعة للوزارة والتي تكمن في صعوبة شراء الآليات نتيجة الحصار القسري المفروض على الشعب. مبيناً أن ارتفاع أسعار تسليم السكن الادخاري للمواطنين يعود لفروقات الأسعار التي حدثت نتيجة الأزمة في حين تعمل الوزارة مع المصرف العقاري للتخفيف من أثر ذلك على المواطنين.

تنويه

ورد في عدد الأمس عن طريق الخطأ الفني (الطباعي) اسم وزير الإدارة المحلية حسين عرنوس، بينما هو حسين مخلوف. فاقتضى التنويه.

نواب: مطلوب حصر ترخيص المنشآت السياحية في الوزارة بدلاً من البلديات منعاً للمحسوبيات والمزاجية

وزير السياحة: ١٠ مليارات ليرة إيرادات القطاع هذا العام

| الوطن

خصص مجلس الشعب جلسته التي عقدت بالأمس لبحث واقع القطاع السياحي وأداء الوزارة والقضايا المتصلة بعملها وما أنجزته من خطتها خلال العام الجاري الأمر الذي بين فيه النواب إهمال القطاع السياحي وضرورة إيلاء مشاريع السياحة الشعبية أهمية خاصة للاستفادة منها في مشاريع لاحقة.

وركز النواب على موضوع جدولة القروض السياحية وإعادتها من جديد من دون فوائد والأهم حصر ترخيص المنشآت السياحية في الوزارة بعيداً عن البلديات وذلك منعاً للمحسوبيات والمزاجية الحاصلة في بعضها.

وأشار النواب إلى سوء الخدمات من لحظة دخول السائح المطار بما فيها الخدمات من إنترنت وأماكن وغيرها والأهم ضرورة الإسراع بإنجاز فنادق ولاسيما في المناطق المكتظة بالسكان والعمل على إعطاء التسهيلات في إقامة المشروعات السياحية والتركيز على المناطق الساحلية والجبل.

من جانبه بيّن وزير السياحة بشر يازجي أن هناك ١٠٦٨ منشأة سياحية خرجت من العمل منذ ثلاث سنوات وأن الإرهاب والعقوبات القسرية أحادية الجانب اللذين استهدفا سورية أضرا بشكل كبير جداً بالقطاع السياحي فتوقفت بعض المشاريع السياحية وتضررت المواقع الأثرية. موضحاً أن الأسباب التي تعوق التطوير السياحي تتمثل بتسرب عدد كبير من الموارد البشرية العاملة في الوزارة وتدمير الكثير من المنشآت السياحية. منوهاً بأن الوزارة أنجزت هيكليتها الإدارية ونظامها الداخلي واستحدثت إدارات جديدة لتحقيق أهدافها في التطوير والتخطيط والاستثمار ووضعت رؤية خاصة بالاستثمار السياحي في ظل الحرب التي تشن على سورية بالتركيز على عدد من المشاريع المتوسطة والصغيرة في بعض المناطق.

ولفت إلى أن الوزارة وضعت خطة مرنة للنهوض بقطاع السياحة بداية العام ٢٠١٣ وباشرت تنفيذها بداية العام ٢٠١٤ وهي تشمل كل المحاور السياحية ومنها مسح وتقويم الأضرار والوقوف على الإيجابيات وإعادة دور السياحة في رفد خزينة الدولة بالإيرادات وتنظيمها إداريا. مبيناً أن عدد المنشآت السياحية التي تعمل حالياً في سورية يبلغ ١٧٩٠ منشأة سياحية فيما بلغت إيرادات القطاع السياحي ١٠ مليارات ليرة سورية هذا العام.

وأشار يازجي إلى أن الوزارة ركزت على الترويج للسياحة الداخلية بالتعاون مع مختلف الوزارات لتوفير أماكن ارتياد لذوي الدخل المحدود وتقديم خدمات تليق بالمواطنين ابتداء من المتنزهات وصولاً إلى فنادق خمس نجوم مؤكداً أنه تم البدء بالتخطيط السياحي وإعداد الإدارة المتكاملة للاستثمار السياحي في الساحل السوري ولاسيما الأملاك البحرية.

«التموين» المخابز الاحتياطية والآلية.. دمج أم اتحاد؟

السعدي لـ«الوطن»: الدقيق متوافر ولا بد من زيادة عدد المخابز في ريف دمشق

| عبد الهادي شباط

يبدو أن الخطوة الثانية لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بعد تخفيض نسبة الاستخراج للدقيق التمويني والعودة بها لسابق عهدها هي توحيد آلية عمل المخابز الآلية والاحتياطية حيث شدد أمس الوزير عبد الله الغربي ضمن اجتماع اللجنة المعنية بمناقشة إعداد الإجراءات اللازمة لذلك على وضع دراسة صحيحة ودقيقة وجملة من الإجراءات والترتيبات التي تسهم بذلك وتحافظ على عمل المخابز والمطاحن بإنتاج رغيف الخبز الأبيض بالمواصفات والجودة المطلوبة من دون أي تحريك لسعر مادة الخبز والوزن المعتمد (١٣٥٠) غراماً مبيناً أنه لم يعد مقبولاً الهدر في مادة الخبز.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح رئيس لجنة المخابز الاحتياطية موسى السعدي حول حالة وشكل الدمج المقترحة بين المخابز الآلية والاحتياطية أن المطلوب هو توحيد آلية العمل في المخابز وليس الدمج، بما ينسجم ويخدم تطوير وتحسين صناعة الرغيف وتأمين الإنتاج المطلوب.

وعن فكرة تعيين أمناء مستودعات في المخابز الاحتياطية إضافة لأمين مستودع مركزي يعملون على استلام وتسليم كميات الدقيق التمويني المخصص للمخابز الاحتياطية تحفظ السعدي في الجواب معتبراً أن مناقشة ذلك سيكون ضمن الاجتماعات الخاصة.

ولكن بالانتقال إلى عدد من المشرفين في المخابز الاحتياطية اعتبروا أن هذه الخطوة لن تخدم العمل أو ضبط حالات استلام وتسليم الدقيق بل ستشكل عبئاً وحلقة إضافية في سير العمل من خلال حالة الروتين التي تحتاجها عمليات الطلب والتلبية وأن ذلك لن يزيد في ضبط

كميات الدقيق المخصصة للمخابز لكون هذه العملية مضبوطة من خلال ربط كميات الدقيق المستلمة حالياً بحجم الإنتاج وأن أي حالة خلل تظهر مباشرة عبر تغير حجم المخرجات والإنتاج إضافة إلى أن أمناء المستودعات بحاجة لمكاتب وحيز مكاني يعملون به وهو أكثر ما تعانيه المخابز الاحتياطية كما أن معظم هذه المخابز يعمل على مدار الساعة ومن ثم سيكون هناك عدد كبير من أمناء المستودعات حتى يستطيعوا تغطية عمل هذه المخابز وأكثر من ذلك أن مثل هذه الآلية ربما تكون بحد ذاتها بيئة تساعد على الخلل والتلاعب.

وبالعودة إلى رئيس اللجنة المتحفظ على نقاش ذلك حالياً وسؤاله عن سبب حالة الازدحام أمام المخابز والأفران بشكل عام وخاصة في ريف دمشق بين أن سبب الازدحام هو ارتفاع حالة الطلب على المادة خاصة بعد تخفيض نسب الاستخراج وأن الحل هو زيادة عدد المخابز أو منافذ البيع بما يتوافق مع حالة الطلب في ريف دمشق وخاصة أن مادة الدقيق متوافرة وتغطي جميع الاحتياجات من مادة الخبز.

مبيناً أن المخابز الاحتياطية تغطي نحو ٣٠٪ من حاجة محافظة ريف دمشق من مادة الخبز عبر نحو ١٥ مخبزاً احتياطياً، منها مخبز العرين والحسينية حيث تصل مخصصات هذه المخابز لنحو ١٩٠ طناً من الدقيق يومياً ينتج عنها قرابة ٢٢٠ ألف كيلو خبز يومياً حيث ينتج عن كل كغ طحين ١,١٥ كيلو خبز وأن معظم حالات الاختناق والازدحام في المحافظة يتركز في ٦ مخابز احتياطية أهمها مخبز صحنايا والكسوة والغزلانية وجديدة الوادي.

٨٢ ألف طن فيول أصبحت في الميناء و١٣٠ ألف طن على الطريق

مسؤول نفطي لـ«الوطن»: إبرام عقود جديدة لتغذية محطات الكهرباء

| علي محمود سليمان

علمت «الوطن» من مسؤول في قطاع النفط أن كميات الفيول التي وصلت مؤخراً تبلغ نحو ٨٢ ألف طن، ما يؤمن زيادة التوريد لمحطات توليد الطاقة الكهربائية، مبيناً أن مجمل الكميات التي تم التعاقد على توريدها من مادة الفيول مؤخراً تصل إلى نحو ٢١٢ ألف طن وستصل تباعاً، ويجري العمل بشكل دائم على إبرام عقود توريد جديدة، للاستمرار بتغذية محطات الطاقة الكهربائية.

وأشار إلى أن الحكومة تعمل على تأمين كل المشتقات النفطية ومن ضمنها مادة الفيول، والجهات المعنية تعمل بكل الوسائل لتأمين هذه المواد في ظل العقوبات الغربية والحصار الخانق لمنع وصول هذه المواد إلى سورية، وخاصة لمادة الفيول التي يتم استعمالها لتغذية محطات الطاقة الكهربائية، وبالتالي انقطاعها سينعكس سلباً على العديد من القطاعات الحيوية كالمشافي والأفران ومحطات المياه وغيرها.

ولفت المصدر المسؤول في قطاع النفط إلى أن التعاقد على توريد المشتقات النفطية يتم بإشراف لجنة يترأسها رئيس الحكومة وبعضوية وزير النفط وحاكم مصرف سورية المركزي ووزير الاقتصاد وأعضاء آخرين.

وذكر أنه كان يوجد قائمة بحوالي ٢٢ شركة لتوريد المشتقات النفطية إلى سورية، وحالياً هناك ٨ شركات نشيطة في التوريد، رغم الصعوبات، لذا تزيد القيم الفعلية للشحنة، حيث إن التعاقد يتم وفق علاوة معروفة تدفع للشركة الموردة للمادة بنسبة تصل إلى ٣٪ كأعلى حد في جميع الدول، ولكن في سورية تصل نسبة العلاوة أحياناً إلى ٢٠٪، وهي قيمة مادية تضاف إلى ثمن الشحنة، كما أن هناك صعوبات التحويل.

وأشار المصدر إلى أن العقوبات تطول أي شركة تقوم بتوريد المشتقات النفطية إلى سورية، ما يؤدي لتأخير وصول الشحنات في المواعيد المتفق عليها وفق العقود وبالتالي فرض غرامات التأخير على هذه الشركات.

حاكم المصرف المركزي:

سعر الصرف يميل إلى التحسن

| الوطن

أكد حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام استمرار المصرف المركزي بترميم مراكز القطع التشغيلية للمصارف لتمكينها من القيام بعمليات تمويل المستوردات وتلبية أي فجوات في عمليات التمويل للمستوردين الأمر الذي نجم عنه استقرار ملحوظ في سعر الصرف خلال الأشهر القليلة الماضية مع ميل سعر الصرف إلى تسجيل المزيد من التحسن في الآونة الأخيرة.

في بيان صحفي للمصرف، دعا درغام المواطنين إلى عدم التوجه إلى السوق السوداء لتجنب تعرضهم لمحاولات الاحتيال من البعض مع التأكيد على استعداد جميع المصارف العاملة في سورية المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي وفروعها في المحافظات لشراء العملات الأجنبية من المواطنين الراغبين بذلك وفقاً لنشرات أسعار الصرف الخاصة بهذه المصارف.

وكان سعر صرف الدولار قد شهد استقراراً نسبياً قرب ٥٣٠ ليرة سورية، مع هامش تحرك بسيط، بين ١ إلى ١,٥٪. على حين يبلغ وسطي سعر صرف الدولار في المصارف ٥١٧,٤٣ ليرة سورية، أي إن الفرق لا يتعدى ٣٪، بين السعر الرسمي ووسطي الأسعار المتداولة في السوق الموازية «السوداء». في حين يسأل الكثير من المواطنين عن تمويل مستلزماتهم وحاجاتهم غير التجارية كالاستشفاء والدراسة.

«الخزن والتسويق» تستجر ٦٠٠ طن حمضيات في ٤ أيام

| الوطن

في متابعة «الوطن» للحملة الوطنية لتسويق الحمضيات التي أطلقتها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قبل خمسة أيام، تبيّن أن هناك طلباً جيداً من المواطنين لمادة الحمضيات ضمن الأسعار التي طرحتها الحملة (٥٠ ليرة ثمن مبيع الكيلو) وخاصة أن العديد من المواطنين علقوا بأن شاحنات هذه الحمضيات ربما تمارس لعبة التخفي لأنهم يسمعون في الإعلام عن حضورها وتوزعها على مختلف المحافظات والمناطق من دون أن يروها.

وبالانتقال لمدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي شبلي، أكد لـ«الوطن» أن المديرية عملها هو الإشراف على توزيع هذه السيارات بالتعاون مع محافظة دمشق حيث توزيع هذه السيارات لتغطي الأحياء والأسواق الرئيسية كافة في المدينة. وكانت «الوطن» علمت بأن إجمالي ما تم تسويقه في دمشق عبر الشاحنات الجوالة لم يتجاوز ١٥ طناً خلال أيام حملة التسويق التي بدأت مع مطلع الأسبوع الحالي وهي كمية متواضعة ولا تتناسب مع طموحات الحملة التي روج لها بالإعلام، إضافة إلى قدرة المدينة الاستيعابية نظراً للكثافة السكانية والاستهلاكية فيها.

وفي ريف دمشق بيّن مدير التموين لؤي السالم أن كمية التسويق للحمضيات عبر الشاحنات الجوالة تتجاوز ٤-٥ أطنان يومياً في مختلف مناطق ريف دمشق حيث تم وضع برنامج يومي للتوزيع بحيث يغطي مناطق الريف كافة.

وفي الذهاب للمؤسسة العامة للخزن والتسويق أوضح معاون المدير العام عبد الرحمن الدرزي لـ«الوطن» أنه تم منذ بداية العام تسوق أكثر من ٦٠٠ طن حيث تتجاوز كميات التسويق اليومية ١٥٠ طناً معظمها تسوق عبر صالات ومنافذ المؤسسة وأنه يجري تزويد المحافظات بشاحنات محملة بالحمضيات لتسويقها مباشرة للمواطن من دون حلقات وساطة أو سمسرة.

وعن انخفاض الكميات التي يجري تخصيصها للمحافظات وخاصة دمشق وريفها بيّن أن المؤسسة تعمل ضمن كامل قدرتها واستطاعتها على تسوق أكبر قدر ممكن من المزارعين مباشرة في الحقول وشحنها إلى المحافظات وتوزيعها. علماً أن المؤسسة تتحمل أعباء وأجور الشحن والنقل وإيصال الحمضيات للأسواق وصالات ومحال البيع لتحول من دون تعرض المزارع للخسارة وتكدس الإنتاج في الحقول من دون وجود منافذ للتصريف. وفي سياق متصل وبالعودة لمدير التموين في ريف دمشق، فقد بيّن أن دوريات وعناصر حماية المستهلك في الريف ضبطت ٤ معامل لتصنيع الأجبان المغشوشة عبر استخدام مادة النشا والحليب المجفف، إضافة إلى ضبط معمل لصناعة الكونسروة في بلدة حلا التابعة لمدينة القطيفة لديه مخالفات جسيمة مثل التلاعب والغش في المواصفات إضافة إلى سوء الصناعة وانعدام النظافة في المواد والمعمل. إضافة إلى ضبط عناصر الرقابة التموينية لثلاثة محال في منطقة الكسوة يقوم أصحابها بالاتجار المساعدات والمواد الإغاثة.

أهم الكميات المضبوطة من المواد الإغاثية شملت طحيناً ورزاً وعدساً وبرغلاً وفاصولياء وسكراً وزيتاً وغيرها من المواد الغذائية، التي تقدر كميتها بـ٥ أطنان، كما شملت المضبوطات ١٥٠ فرشة أسفنجية.

وأوضح السالم أنه تم إغلاق تلك المحال ومصادرة المواد الإغاثية وتنظيم الضبوط التموينية بحق المخالفين وإحالتهم موجوداً على القضاء المختص.

IOM International Organization for Migration
OIM Organisation Internationale pour les Migrations
OIM Organización Internacional para las Migraciones

يعلن مكتب المنظمة الدولية للهجرة في دمشق عن طلب استدراج عروض أسعار لإصلاح عدد من المنازل المتضررة في محافظة حمص – مدينة حمص القديمة في المناطق التالية:
باب هود، بني سباعي وجمال الدين، حميدية، باب الدريب، باب سباع

للحصول على دفتر الشروط يرجى مراجعة مكتب المنظمة الدولية للهجرة في دمشق حصرا الإثنين ٠٥ كانون الأول ٢٠١٦ على العنوان التالي :

دمشق ، المزة ،فيلات شرقية ، نزلة جامع الأكرم ،شارع مدينة الشباب ، مقابل السفارة الاردنية.
للا ستفسار :
هاتف : 00963 11 6121370/75
تحويلة 415 - 412
بريد الكتروني iomdamprocurement@iom.int

حددت المنظمة موعدا لزيارة المواقع الأربعاء والخميس ٠٧ – ٠٨ كانون الأول ٢٠١٦ يرجى التنسيق مسبقا مع المنظمة.

The International Organization for Migration in Damascus, would like to call for tender for repairing number of damaged houses in Homs governorate- Homs old city at the following neighborhoods:
Bab houd, Bani Sebai & Jamal Eddin, Hamedieh, Bab Dreb, and Bab Siba'a.

The bidding documents may be collected exclusively Monday, 05 December 2016 from IOM office at the following address:

Mezzeh – East Villas – Youth City Street, Damascus, Syria
For more information:
Phone:00963 11 6121370 / 75
Ext.:415 - 412
Email: iomdamprocurement@iom.int

A site visit is scheduled on Wednesday and Thursday 07-08 December 2016 in coordination with IOM.